

مقدم إلى:
الاجتماع الثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة
عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
(كومسيك)

7-8 مايو 2014م

أنقرة، تركيا

المحتويات

- أ- نظرة عامة على تمويل التجارة 2
- 1- توفير حلول ناجعة ومؤثرة..... 3
- 2- دعم السلع الاستراتيجية..... 4
- 3- الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدول الأعضاء الأقل نمواً..... 4
- ب- برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة 5
- 1- نبذة موجزة عن البرنامج 5
- 2- إعداد برامج إقليمية ومحورية لتنمية التجارة..... 6
- 1-2 مبادرة "المعونة من أجل التجارة" لصالح الدول العربية..... 6
- 2-2 مبادرة "المعونة من أجل التجارة" لصالح برنامج الأمم المتحدة الخاص
المعني باقتصادات وسط آسيا..... 8
- 3-2 البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق الخاصة بتعزيز التجارة البينية لدول
منظمة التعاون الإسلامي..... 9
- 4-2 دعم تنمية القدرات البشرية والمؤسسية ذات الصلة بمجال التجارة..... 10

أ - نظر عامة على تمويل التجارة

احتفلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة "المؤسسة" في 1434هـ (2013م) بالذكرى السادسة لإنشائها. ومنذ تأسيسها، أحدثت "المؤسسة" تحولاً داخلياً ملحوظاً. فقد تضاعفت التمويلات المعتمدة من 52 بليون دولار أمريكي عام 1429هـ إلى 5 بلايين دولار أمريكي عام 1434هـ. وفي 1434هـ، حققت المؤسسة أهدافها في مجالات عديدة، وتكيفت مع بيئات الأسواق التي تتسم بالتحديات. وبلغ إجمالي التمويلات المعتمدة 5,048 مليون دولار أمريكي، كما استطاعت المؤسسة اجتذاب عملاء جددًا، ودخلت إلى دول جديدة تواءماً مع استراتيجيتها الرامية إلى استقطاب المزيد من العملاء وتوسيع نطاق عملياتها. ويستحق الإنجاز الذي تحقّق في التمويلات المعتمدة الإشادة، حيث أنه يعكس زيادة بنسبة 13٪ مقارنة بمتلها في عام 1433هـ. علاوة على ذلك، وصلت السحوبات معدلات جديدة حيث بلغت 4,001 مليون دولار أمريكي في عام 1434هـ. أما تفاصيل التمويلات المعتمدة للسنتين الأخيرتين حسب المناطق، فيوضحها الجدول أدناه:

جدول (1): التمويلات المعتمدة من المؤسسة حسب المنطقة (بملايين الدولارات الأمريكية)

المنطقة	الفعلي في عام 1433هـ	النسبة المئوية	الفعلي في عام 1434هـ	النسبة المئوية
آسيا/رابطة الدول المستقلة	3.086	69	3.405	67
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1.171	26	1.409	28
أفريقيا جنوب الصحراء	209	5	234	5
إجمالي التمويلات	4.466	100	5.048	100
إجمالي السحوبات	3.999		4.001	

لا يزال الضمان السيادي، بحسبانه نوعاً من السندات، على رأس قائمة التسهيلات المعتمدة من المؤسسة. ففي عام 1431هـ، كان نحو 40٪ من التسهيلات المعتمدة ضمانات سيادية. ومنذئذ بدأ معدل الإقراض السيادي في الازدياد. وفي عام 1434هـ ارتفع التمويل المغطى بضمان سيادي من 71٪ إلى معدل قياسي هو 74٪. وجاءت الزيادة في معدلات الإقراض السيادي، بناءً على الطلب الكبير عليه من الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، تراجعت عمليات البنك غير المغطاة بضمان وغير المؤمن عليها بصورة ملحوظة للفترة نفسها.

ويعكس ذلك النقلة الاستراتيجية للمؤسسة بالتركيز على عمليات التمويل المهيكل التي تحقق مكسباً للأطراف كافة، وبديلاً أكثر ضماناً لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخاص في الأسواق الناشئة. وارتفعت عمليات التمويل المهيكل من 60٪ بين عامي 1433هـ و1434هـ لتصل لمعدل عالٍ قياسي مقداره 1 بليون دولار أمريكي، كما ورد آنفاً.

جدول (2): تمويلات التجارة المعتمدة من المؤسسة حسب نوع الضمان

(بملايين الدولارات الأمريكية)

نوع الضمان	عام 1433هـ	النسبة المئوية للحصص	عام 1434هـ	النسبة المئوية للحصص
سيادي	3.190	71,43	3.712	74
ضمان مصري	257.5	5,77	124	2
غير مضمونة	405	9,06	235	5
تمويل مهيكّل	611	13,68	977	19
تأمين ائتماني	2.5	0,06	0	0
المجموع	4.466	100	5,048	100

واصلت المؤسسة توسيع عمليات تمويل التجارة على نحو يحقق المنفعة المشتركة بين الدول الأعضاء بتنمية التجارة البنينة. وترافق هذا التوسع بضمانات كافية حفاظاً على موارد المؤسسة.

1- توفير حلول ناجعة ومؤثّرة

في إطار استراتيجيتها الداعية إلى تنويع محفظة تمويل عمليات التجارة، بذلت المؤسسة جهوداً كبيرة لاختراق أسواق وقطاعات جديدة. كما أبدت قدراً كبيراً من سعة الحيلة في مواجهة التحديات المتمثلة في المنافسة الشرسة للنفوذ إلى أسواق وقطاعات جديدة. وانتقلت المؤسسة من صيغ التمويل غير المضمون والاقراض بضمانات مصرفية، إلى صيغة الإقراض المهيكّل في تجارة السلع. وكانت هذه النقلة الاستراتيجية ضرورية لتمكين المؤسسة من النفوذ إلى أسواق وقطاعات جديدة تتعذر فيها الضمانات التقليدية الإضافية. كما يسّرت هذا النقلة الجديدة للمؤسسة أن تتحول من تقديم مجرد تمويل إلى تقديم حزمة كاملة من حلول التجارة التي تلبي احتياجات العملاء.

وإذا فُورنت صيغة التمويل المهيكّل بأي شكل من أشكال الإقراض، والاستثمار في الأسواق الناشئة، نجدها تتمتع بسجل صمود ناصع حتى في أحلك الظروف التي تمر بها الدول والأسواق. وقد هيأت هذه الميزات للمؤسسة المجال لتقديم المزيد من الحلول المتصلة بالتجارة في الأسواق الناشئة كبديل للتمويل من الميزانية العمومية. وتضاعفت عمليات التمويل المهيكّل 14 مرة في خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي عام 1434هـ وحدها، نمت محفظة عمليات التمويل المهيكّل لتبلغ 977 مليون دولار أمريكي.

2- دعم السلع الاستراتيجية

ظل قطاع الطاقة، وبخاصة النفط، يحظى بأغلب تدخلات المؤسسة. ويبقى النفط مهيمناً على محفظة المؤسسة، حيث ارتفع نصيبه في عام 1434هـ من 82% إلى 84%. وعلى الرغم من ذلك، وكما تنص استراتيجية المؤسسة على التدخل في قطاعات أخرى، تبذل المؤسسة جهوداً حثيثة لارتداد أسواق وقطاعات جديدة. ففي عام 1434هـ، نفذت المؤسسة مشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء وفقاً لتفويض البنك فيما يتعلق بالأمن الغذائي. كما يشمل تفويض المؤسسة تقديم تمويلات للدول التي يكون لتدخلات المؤسسة فيها أثر قوي في إحداث تغيير في حياة المستفيدين من التمويلات. ففي المجتمعات الريفية تحديداً، تكون مسألة إضافة قيمة إلى الناتج الزراعي في مراحل الإنتاج المبكرة أمراً لا غنى عنه لتحقيق الأمن الغذائي، الذي برز موضوعاً هاماً وحيوياً منذ عام 2008م. وتكلفت خطة العمل المعنية بتوصيات الندوة السنوية الحادية والعشرين للبنك الإسلامي للتنمية، وعنوانها "تحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء في عالم ما بعد الأزمة"، المؤسسة بزيادة نسبة تمويل التجارة البينية في مجال السلع الزراعية، من خلال تبني جميع الكيانات المعنية بمجموعة البنك نهجاً واحداً ومتكاملاً. وفي هذا الصدد، وافقت المؤسسة على تمويلات بلغت في مجموعها 90 مليون دولار أمريكي لتوريد مدخلات زراعية، وأغذية رئيسية، وتمويل للصادرات في كل من الكاميرون، وجامبيا، وموزمبيق وبنين. كما عُدد تقديم تمويلات بصيغة التمويل المهيكل ميزة إضافية للمنتجات المهيكلة والمصممة لتلائم كل حالة. واعتمدت المؤسسة، في عام 1434هـ، 19 عملية لصالح القطاع الزراعي بلغ إجماليها 566 مليون دولار أمريكي؛ أي بزيادة طفيفة على المبلغ المعتمد في العام المنصرم وهو 535 مليون دولار أمريكي.

وفي دول أخرى أعضاء، قدمت المؤسسة التمويل لشراء فول الصويا، ومسحوق فول الصويا، وزيت فول الصويا، والقمح، والذرة، والحبوب المجففة، والأرز، والبن، وزيت النخيل، والسكر. وفضلاً عن السلع الزراعية، واصلت المؤسسة دعمها للدول الأعضاء في توريد سلع استراتيجية أخرى مثل البولي إيثيلين، والبولي بروبيلين، والنفط، وغيرها. كما ظل النفط البند الرئيس في محفظة تمويلات المؤسسة لعام 1434هـ بقيمة بلغت 3,909 ملايين دولار أمريكي، وظل البند الأهم في التمويل والأسرع في السحب، والمساهم الأهم في المحفظة.

3- الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدول الأعضاء الأقل نمواً

على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في وضع أفضل من غيرها من حيث السيولة، أو القدرة على الحصول على التمويل، إلا أن عدم توافر إمكانية الحصول على تمويل التجارة يبقى عقبة كأداء أمام العديد من الدول الأعضاء الأخرى، لا سيما أقلها نمواً. وعليه، فإن مواصلة جهود تكثيف العمليات المباشرة، وتعزيز مستوى تنفيذ خطوط التمويل "بالمراجعة ذات المرحلتين" لمنفعة البنوك والمصارف في

الدول الأعضاء الأقل نمواً، يظان من المجالات ذات الأولوية لدى المؤسسة، علماً بأن إجمالي التمويل المعتمد لتلك الدول في عام 1434هـ زاد من 2.264 مليون دولار أمريكي إلى نحو 2.818 مليون دولار.

التمويلات المعتمدة للتجارة لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً في عام 1434هـ

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة	عدد العمليات	المبلغ الإجمالي
بنغلاديش	8	2.571
بوركينافاسو	1	30
الكاميرون	1	18
جامبيا	5	60
المالديف	1	40
موريتانيا	2	100
موزمبيق	1	15
الإجمالي	16	2.818

يمثل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى ركائز استراتيجية المؤسسة، بوصف ذلك جزءاً من التكليف الرفيع المستوى من منظمة التعاون الإسلامي. وفي إطار هذا التكليف، توفر المؤسسة خطوطاً تمويلية، وعمليات تمويل "مراجعة على مرحلتين"، للبنوك المحلية، التي تمرر التمويل بدورها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتمويل صفقات تجارية محددة. وقد استمرت المؤسسة، في عام 1434هـ، في التركيز على الآليات المذكورة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدمت 125 مليون دولار أمريكي. وفي عام 1434هـ، نفذت المؤسسة المرحلة الأولى من المراجعة ذات المرحلتين لتمويل الصادرات. ويتوقع أن يعزز هذا الهيكل التمويلي الجديد تدخلات المؤسسة لتنمية الصادرات.

ب- برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة

1- نبذة موجزة عن البرنامج:

يهدف برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة إلى تكميل جهود المؤسسة ودعمها في سبيل تعزيز التجارة والتعاون التجاري بين دولها الأعضاء. وحتى عام 2012م استمر تشغيل البرنامج بنهج يقوم على الاهتمام بكل حالة على حدة، حيث كان يتم تنفيذ مختلف الأنشطة في إطار أربعة خطوط أعمال للبرنامج هي: تنمية التجارة، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، وتطوير المنتجات الاستراتيجية.

وتشمل الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج خلال تلك الفترة: تنظيم ودعم المشاركة الجماعية للمنظمات المعنية بتنمية التجارة في المعارض التجارية الدولية، والبعثات التجارية، ومنتديات الأعمال، وتنفيذ برامج تدريبية لتطوير القدرات في مجال التجارة، وتنظيم ودعم الندوات التجارية المتخصصة في مواضيع محددة، وحلقات العمل، والمنتديات، بالإضافة إلى اجتماعات مجموعات الخبراء، وذلك بغية إيجاد إجماع على السياسات والبرامج المتعلقة بالتجارة لتعزيز تنفيذها في محيط الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها.

وبدءاً من عام 2012م، طرأ تغير على أسلوب العمل التقليدي للبرنامج، إذ أنه ابتعد قليلاً عن النهج التخطيطي على أساس الأحداث والفعاليات، متحولاً إلى النهج القائم على البرامج، وذلك للتمكن من تطوير برنامج إنمائي شامل ومتخصص للتجارة الإقليمية، وطرح المبادرات الإقليمية للمعونة من أجل التجارة من خلال التعاون والتشاور الوثيقين مع الدول الأعضاء ومع الشركاء في تنمية التجارة، وتأمين الموارد المالية وتعبئتها بغرض تنفيذها.

تورد الأقسام التالية معلومات موجزة عن مبادرات المؤسسة في مجال تنمية التجارة والتعاون التجاري التي يضطلع بها برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة.

2- إعداد برامج إقليمية ومحورية لتنمية التجارة

1-2 مبادرة المعونة من أجل التجارة لصالح الدول العربية

هذا البرنامج عبارة عن شراكة تضم 22 دولة عربية، ومنظمات اقتصادية إقليمية، ومنظمات متخصصة في مجال التجارة، وجهات مانحة دولية أخرى. وقد أُعدَّت الوثيقة الخاصة بهذه المبادرة بالتشاور المكثف مع الشركاء والدول المستفيدة. ويأتي البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومتا الكويت والمملكة العربية السعودية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية ضمن الجهات التي ساهمت في موازنة المشروع.

وتدور مبادرة "المعونة من أجل التجارة لصالح الدول العربية" حول أربعة مجالات رئيسة للنتائج، سوف تضطلع المؤسسة بتنفيذها بالتعاون مع أربع وكالات أخرى تشارك في مجموعة الهيئات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتجارة وبالقدرة الإنتاجية. وقد صيغت هذه النتائج الأربع الرئيسية على النحو الآتي:

✓ النتيجة رقم 1: تشخيص أسباب الفجوات الحالية في القدرات، وتحديد أولويات المساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة وتنمية القدرات الإنتاجية، على الصعيد الوطني، وشبه الإقليمي، والإقليمي. وقد وُضِعَت لذلك خرائط طرق قوامها الإجراءات والخطوات الفعلية، لتحقيق

الطموحات في مجال التجارة التي عَبَّرت عنها الوثائق الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية.

✓ **النتيجة رقم 2:** تحسين قدرات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول جامعة الدول العربية (LAS)، ودول اتحاد المغرب العربي (AMU)، لتنفيذ الإجراءات الخاصة بالتكامل الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة العربية (PAFTA).

✓ **النتيجة رقم 3:** وضع منهاج عمل إقليمي، مع توفير حلول خاصة بكل دولة على حده، لتنفيذ الإصلاحات التجارية، بما في ذلك التدابير غير الجمركية، والحوافز الفنية في مجال التجارة، وتحسين قدرات المؤسسات الداعمة للتجارة.

✓ **النتيجة رقم 4:** وضع استراتيجيات لتنمية المهارات لدعم النمو وجهود توفير فرص العمل المناسبة وتنميتها، للرجال والنساء على حدٍ سواء، في القطاعات ذات الإمكانيات والقدرات في مجال تنمية الصادرات، والإسهام بالتالي في التنوع الاقتصادي.

وقد انطلقت مبادرة المعونة من أجل التجارة رسمياً في الاجتماع الأول لمجلس إدارة المشروع الذي عُقد بمقر البنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة، يومي 6 و7 نوفمبر 2013م. وخلال الاجتماع، وُضع برنامج العمل ذو المسار السريع في صورته النهائية. وتعكف وكالات الأمم المتحدة، الشريكة في المبادرة، على عملية تنفيذ الأنشطة الواردة ضمن برنامج المسار السريع. وتشمل أنشطة هذا المسار ما يلي:

- 1- الدراسات وحلقات العمل الإقليمية بشأن الإجراءات غير الجمركية وكيفية التصدي لها،
- 2- الدراسات والمشاريع بشأن إدارة منافذ الحدود المشتركة، والبنية التحتية للنقل المتعدد الوسائط والعمليات اللوجستية للتجارة بغرض انسياب التجارة البينية في الدول العربية،
- 3- برامج تطوير المهارات والبرامج التدريبية للتجارة والتنوع الاقتصادي
- 4- الدعم الفني والمؤسسي لجامعة الدول العربية لتشجيع التكامل التجاري الإقليمي، ووضع السياسات والتوصيات،
- 5- الدعم الفني لمجموعة مختارة من الدول الأعضاء بشأن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

يجري حالياً الإعداد لبرنامج العمل الموحد للمبادرة، ومن المتوقع أن يُعتمد هذا البرنامج في الاجتماع الثاني لمجلس إدارة المشروع الذي سيُعقد خلال شهر يونيو 2014م. إضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسة وبصورة وثيقة مع شركائها الإنمائيين على إعداد مقترحات للمشروع حول المواضيع التالية:

- 1- تعزيز التكامل الإقليمي وتنويع الصادرات في العالم العربي من خلال تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدماج سلسلة القيم
- 2- برنامج لتنمية تصدير الخدمات في الدول العربية
- 3- برامج تطوير الصادرات القطاعية
- 4- تطوير برامج تقنيات المعلومات لخدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-2 مبادرة المعونة من أجل التجارة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا

تضطلع المؤسسة، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، بالإعداد لمبادرة المعونة من أجل التجارة للبرنامج الخاص لاقتصاد المعني باقتصادات وسط آسيا، على ضوء الإعلان الوزاري الذي أيده المؤتمر الوزاري الذي عُقد في باكو، أذربيجان، في 1-2 ديسمبر 2010م بشأن خارطة الطريق لمبادرة المعونة من أجل التجارة للبرنامج.

وستركز المذكرة المفاهيمية وبرنامج عمل المبادرة، الذين يتوقع أن يُوضعا في صورتها النهائية بنهاية 2014م بالتشاور والتعاون الوثيقين مع الدول الأعضاء، على المجالات ذات الأولوية، كما صاغها إعلان باكو:

- 1- تعزيز التنافسية العالمية لاقتصادات المنطقة، ومؤسساتها، ومنتجاتها وخدماتها في قطاعات مختارة تشمل الزراعة، والتصنيع، والسياحة، بهدف تنويع الصادرات ذات القيمة المضافة وزيادة حجمها؛
- 2- إنشاء و/أو تعزيز مؤسسات وخدمات دعم التجارة الحالية لتمكينها من الإسهام الفعّال في تطوير القدرات الإنتاجية وزيادة الصادرات من السلع والخدمات؛
- 3- تعزيز بيئة الأعمال من خلال الإصلاحات التنظيمية وتوفير معلومات التجارة، والتعاون مع القطاعين العام والخاص؛
- 4- التعاون العابر للحدود لتسخير إمكانات التجارة البينية المفيدة لجميع دول البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وكذلك مع الدول الأخرى من خلال تطوير: (أ) البنى التحتية المادية؛ (ب) الهياكل المؤسسية للتجارة، مع التركيز على تيسير التجارة، و(ج) النفاذ

إلى الأسواق، (د) دعم دول البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى خلال عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

عقب الفراغ من إعداد الوثائق المتعلقة بهذا البرنامج، ستقدم المؤسسة هذه الوثائق إلى المؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي لاستعراضها وإجازتها، ويعقب ذلك برنامج يُكرّس لتعبئة الموارد لتأمين الدعم المالي والفني لتنفيذ البرنامج.

2-3 البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق الخاصة بتعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

عملاً بالقرار الخاص في الدورة التاسعة والعشرين لاجتماع اللجنة الوزارية للكومسيك، نظّمت المؤسسة، ومركز التجارة العالمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة الاجتماع السادس للمجموعة الاستشارية لتعزيز التجارة البينية خلال يومي 3 و4 فبراير في مراكش، المغرب.

وكانت الأهداف الرئيسة للاجتماع على النحو التالي:

- تنقيح تنفيذ البرنامج التنفيذي وتقييمه
- تبادل الآراء بشأن الأدوار المتوقعة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ استراتيجية الكومسيك
- مناقشة أوجه القصور والحواجز التي تحدّ من جهود المجموعة الاستشارية في تنمية التجارة البينية ضمن إطار البرنامج التنفيذي
- استعراض السبل اللوجستية والفنية المستقبلية لاجتماع المجموعة الاستشارية والبرنامج التنفيذي

عقب المداولات التي دارت بين المشاركين، أوصى الاجتماع بالتعجيل في التعاون المكثف بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ الأنشطة المحددة في المجالات التالية:

- المعونة من أجل التجارة على المستوى شبه الإقليمي
- زيادة توفير التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قوتها التنافسية
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدريبها على الإعداد والمشاركة الفعّالين في المعارض التجارية الإسلامية
- تقديم التمويل للمشاريع الحالية بشأن خطة عمل القطن، وتحديد المساعدة المتوافرة لأصحاب المشاريع في دول منظمة التعاون الإسلامي لإعادة هيكلة هذه المشاريع.

- تشجيع الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد قائمة الامتيازات على سرعة تقديمها إلى لجنة المفاوضات التجارية.

شدّدت المجموعة الاستشارية على أهمية العمل الوثيق مع المكتب التنسيقي للكومسيك بهدف التنفيذ الفعّال لاستراتيجية الكومسيك الجديدة، ووافقت على إعداد تقرير تقييم شامل يغطي أوجه القصور، والإنجازات التي تحققت حتى الآن، والتوصية بالسبل والوسائل الكفيلة بتعزيز والتلاحم لاختصاصات المجموعة لضمان فاعليتها. وفي هذا الصدد، سيُشكّل فريق عمل ضمن المجموعة الاستشارية للاضطلاع بالمهمة الميينة أعلاه.

في ضوء نتائج وتوصيات آخر اجتماع للمجموعة الاستشارية، واصلت المؤسسة تقديم الدعم لأنشطة تنمية التجارة في مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، قدمت المؤسسة دعمها المالي للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لتيسير مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنتدى السادس للقطاع الخاص الذي نُظّم في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، يومي 16 و17 مارس 2014م. وبالمثل، ستنظم المؤسسة وترعى مشاركات منظمات تنمية التجارة من الدول الأعضاء الأقل نمواً في المعرض الدولي الخامس عشر لجمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين "موصياد"، الذي يُقام في إسطنبول، تركيا، مع الاجتماع الوزاري للكومسيك في الفترة من 26 إلى 30 نوفمبر 2014م.

وتُولي المؤسسة أهمية قصوى لتنفيذ استراتيجية الكومسيك من خلال الجهود المشتركة للمؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف، مثّلت المؤسسة وشاركت بفعالية في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل بشأن التجارة التابعة للكومسيك الذي نُظّم في أنقرة في 27 فبراير 2013م. كما تعتزم المؤسسة مواءمة برنامج العمل لبرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة على ضوء توصيات اجتماعات مجموعة عمل التجارة، وبالتالي إعداد وتقديم مقترحات المشروع إلى الأمانة العامة للكومسيك عند الدعوة لتقديم المجموعة الثانية من المقترحات، التي يتوقع أن تطلق خلال شهر سبتمبر 2014م.

2-4 دعم تنمية القدرات البشرية والمؤسسية ذات الصلة بالتجارة

يُولي برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة في المؤسسة أهمية بالغة لتطوير القدرات المتعلقة بالتجارة. ويدرس البرنامج حالياً مع شركائه الإنمائيين مسألة إنشاء مركز تجارة إقليمي في إحدى الدول الأفريقية الأعضاء، ليضطلع بتقديم برامج تدريبية تتعلق بالتجارة بهدف تنمية القدرات الوطنية التي تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الخدمات الاستشارية في مختلف المسائل المتعلقة بالتجارة. وفضلاً عن ذلك، يجري الإعداد لبرامج تدريبية خاصة تستهدف منظمات تنمية التجارة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشأن مسائل عديدة تشمل التجارة الدولية، والصادرات، والتسويق،

وتمويل التجارة، ويعتزم أن تُنظّم هذه البرامج بنهاية عام 2014م. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسة وتموّل ترجمة "مرشد تسهيل التجارة" إلى اللغة العربية، الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وعقب اكتمال الترجمة، ستنظم المؤسسة، بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، برنامجاً تدريبياً لنشر المرشد إلكترونياً.
